

Distr.: General
16 September 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة كمبوديا حكومتها وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/42، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2020 إلى 31 أيار/مايو 2021.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية في كمبوديا حالات وأنماط انتهاكات تبرز استمرار تقلص الحيز المدني والديمقراطي في البلد والمحاولات الجارية من جانب حكومة كمبوديا لتقييد التعددية والحريات الأساسية، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير تهدف ظاهرياً إلى تعزيز الصحة العامة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وواصلت المفوضية توفير التعاون التقني في المجالات الرئيسية وعززت حقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن الموعد المقرر له لتضمينه أحدث المعلومات.



أولاً - مقدمة

- 1- يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/42، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في مساعدة كمبوديا حكومة وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020.
- 2- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية الدعم التقني إلى الجهاز القضائي، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدماء وإعادة تأهيل الشباب، ووزارة التنمية الريفية، ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار، ووزارة البيئة، ووزارة العمل والتدريب المهني، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، ومجلس العمل في مجال الإعاقة، وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وفي المجتمع المدني. وواصلت المفوضية رصد حالة حقوق الإنسان، مع التركيز على الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة العدل، بما في ذلك في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وواصلت دعم فريق الأمم المتحدة القطري في كمبوديا.
- 3- وفي آب/أغسطس 2020، أجرى خبراء استشاريون مستقلون تقييماً للبرنامج القطري للمفوضية في كمبوديا، وخلصوا إلى أنه في حين كان البرنامج وثيق الصلة بالموضوع⁽¹⁾، ينبغي إجراء تغييرات لضمان المزيد من الاستدامة والتأثير. وتمشياً مع التوصيات الواردة في التقرير بشأن التقييم، شرع المكتب القطري في تعديل هيكله وبرامجه بحيث تكون أكثر استدامة من الناحية المالية وأكثر قدرة على تقديم الخدمات.

ثانياً - السياق

- 4- كانت السمة المميزة للفترة المشمولة بالتقرير هي الزيادة الكبيرة لحالات الإصابة بكوفيد-19 ابتداء من شباط/فبراير 2021. وحتى ذلك الحين، كانت كمبوديا إلى حد بعيد سالمة من الفيروس. ثم انتشر الفيروس بسرعة في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى ظهور مئات الحالات الجديدة كل يوم بحلول نهاية نيسان/أبريل. وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، كشفت الجائحة عن مواطن الضعف القائمة في مجال الحوكمة، وفي النظام الصحي والحماية الاجتماعية. وفي كمبوديا، حيث قُطعت أشواط كبيرة في السنوات الأخيرة في مجال الحد من الفقر، ولكن حيث لا يزال 13,5 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني، كان لتدابير الإغلاق أثر شديد على شرائح كبيرة من السكان⁽²⁾. فقد خلصت دراسة مشتركة أجرتها منظمات غير حكومية في بنوم بنه بعد أسبوعين من الإغلاق في نيسان/أبريل 2021 إلى أن 77 في المائة من المجيبين أفادوا بأنهم لم يتلقوا غذاء كافياً خلال الأيام السبعة السابقة للدراسة الاستقصائية⁽³⁾.

(1) *Final Report* (19 August 2020). OHCHR, *Evaluation of the Cambodia Country Programme 2017–2020*

(2) انظر <https://data.adb.org/dataset/basic-statistics-asia-and-pacific>

(3) Alessandra Danovaro, Danaé Laot and Federico Barreras, "COVID-19 rapid assessment: lockdown situation in Phnom Penh" (People in Need, DanChurch Aid and World Relief, 2021), p. 2

5- وكانت الركيزة الأساسية لاستجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19 هي انطلاق حملات التلقيح، حيث حُقنت ثلاثة ملايين جرعة بحلول 14 أيار/مايو 2021⁽⁴⁾. وفي حين أن هذا التقدم جدير بالثناء، فإن المفوضية تشعر بالقلق لأن عملية التلقيح لم تتم على أساس طوعي، ومن ثم فهي لا تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، على الرغم من أن الحكومة نكرت في تعليقاتها على نسخة مسبقة من هذا التقرير أن التلقيح إلزامي فقط لموظفي الخدمة المدنية وأفراد القوات المسلحة والجيش. واستجابة للمصاعب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انتشار الفيروس، وضعت الحكومة في عام 2020 خطة تتضمن سبعة تدابير تحفيزية، تشمل التحويلات النقدية، وهو ما مكن من توفير مستوى من الحماية الاجتماعية لـ 700 000 من أفقر الأسر المعيشية وأضعفها⁽⁵⁾. وأعلنت وزارة الاقتصاد والمالية في نيسان/أبريل 2021 عن استراتيجية للإنعاش الاقتصادي تأخذ في الاعتبار الاستجابة القصيرة الأجل والمسائل الطويلة الأجل، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. وللتخفيف من الآثار السلبية على عمال قطاع الملابس، قدمت الحكومة لكل شخص مساعدة نقدية شهرية قدرها 40 دولاراً في عام 2020. ووافقت الحكومة مؤخراً أيضاً على أن يُمنح عمال الملابس بعد الإغلاق مبلغاً نقدياً طارئاً يُدفع مرة واحدة.

6- كما اعتمدت استجابة الحكومة اعتماداً كبيراً على إنفاذ القانون الجنائي. فقد أصدرت الحكومة قانوناً جديداً بشأن التدابير الوقائية لمنع انتشار كوفيد-19 وغيره من الأمراض الشديدة والخطيرة والمعدية (يُعرف باسم "قانون كوفيد-19")، دخل حيز النفاذ في آذار/مارس 2021، فضلاً عن سلسلة من المراسيم التي تمنح الحكومة سلطات واسعة لمكافحة الفيروس، بما في ذلك تصنيف مجموعة من الأفعال في فئة الأفعال الإجرامية التي يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 20 عاماً. وفي نيسان/أبريل 2021، أعلن رئيس الوزراء حالة الإغلاق في بنوم بنه⁽⁶⁾. وفي وقت لاحق، انتقلت السلطات إلى نظام تصنيف مميّز بالألوان يحدد مستويات مختلفة من القيود في مناطق مختلفة، حسب عدد الحالات. وبعد بدء العمل بتدابير الإغلاق، التي أدت إلى نقص الغذاء والأدوية وغيرها من السلع الأساسية، منع المسؤولون الحكوميون الصحفيين من نقل ما يحدث في المناطق التي تشهد أكبر عدد من الحالات وتخضع لأشد القيود⁽⁷⁾. وقد وُثِّق عدد من الاعتقالات التعسفية والاعتداءات الجسدية التي قام بها رجال مجهولون ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين، بما في ذلك في سياق التدابير المتعلقة بكوفيد-19 وتوزيع المساعدات الإنسانية.

7- وقد ضربت الجائحة بعد سنوات من النقص المستمر للحيز المدني والديمقراطي. وقضت المحكمة العليا في عام 2017 بحل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. وشهدت السنوات الأخيرة هجمات قضائية واعتداءات جسدية عدوانية على المعارضين السياسيين⁽⁸⁾. وعلى الرغم من تأسيس أربعة أحزاب جديدة من قبل أعضاء سابقين في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي منذ عام 2018، فإن العودة إلى الحياة السياسية تتطلب موافقة الحزب الحاكم.

(4) إعلان وزارة الإعلام رقم 1789 بشأن الوصول إلى المعلومات وتقديم التقارير في المناطق الخاضعة لقيود، 4 أيار/مايو 2021 (باللغة الخميرية فقط).

(5) انظر <https://cambodia.un.org/en/127454-information-note-3-social-assistance-un-cambodias-covid-19-response>.

(6) القرار رقم 49 بشأن فرض الإغلاق الشامل على بنوم بنه ومدينة تاكلوماو بغية منع انتشار كوفيد-19، 14 نيسان/أبريل 2021.

(7) Ministry of Information announcement No. 1798, on access to information and reporting in restricted zones, 4 May 2021 (in Khmer only).

(8) A/HRC/45/56، الفقرتان 8-9 والفقرة 11.

ثالثاً - تعزيز المشاركة وحماية الحيز المدني

8- على الرغم من النداءات التي وجهها مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019 إلى الحكومة لكي تكفل حماية الحصانة البرلمانية وحرية الأنشطة السياسية⁽⁹⁾، فقد وثقت المفوضية حالات من المضايقات القضائية والاعتداءات الجسدية على نشطاء سياسيين من المعارضة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام، من بين آخرين.

9- ووثقت المفوضية 28 حادثة تشمل الاعتقال والاحتجاز التعسفيين في حق 62 من النشطاء السياسيين المعارضين، معظمهم مرتبط بحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي وكان 11 عضواً منهم من النساء. ووجهت إلى المحتجزين تهمة التآمر لارتكاب جريمة في حق الدولة أو ارتكابها؛ والتحرير؛ وجرائم الطعن في الذات الملكية. وكان 43 منهم رهن الاحتجاز وقت كتابة هذا التقرير. وفي آذار/مارس 2021، حُكم على زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي سام رينسي بالسجن لمدة 25 عاماً بتهمة محاولته ارتكاب جريمة ومهاجمة مؤسسات كمبوديا وتعرضها للخطر. وتتعلق الإدانة بمحاولته الفاشلة العودة من المنفى في عام 2019 ومؤامرة مزعومة للإطاحة بالحكومة. وحُكم على ثمانية متهمين آخرين، وجميعهم من كبار أعضاء الحزب، بالسجن لمدة تتراوح بين 20 و22 عاماً. وفي 5 آذار/مارس 2021، أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة بياناً وصفوا فيه الأحكام بأنها "أحكام سجن طويلة وغير متناسبة تقتصر إلى أسس قانونية واضحة"، وذكروا أن الإدانات أثارت دواعي قلق جدية بشأن توافقها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المحاكمة أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة⁽¹⁰⁾. وتتعارض هذه الإدانات أيضاً مع الدعوة التي وجهها مجلس حقوق الإنسان إلى كمبوديا من أجل توسيع الحيز الديمقراطي للنشطين السياسيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، بمن فيهم أعضاء أحزاب المعارضة⁽¹¹⁾.

10- ووثقت المفوضية 14 حالة اعتداء جسدي من أشخاص مجهولين على نشطاء المعارضة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2020، احتجزت الشرطة بشكل تعسفي طفلاً مصاباً باضطراب طيف التوحد، وهو نجل ناشط سياسي مسجون، وتعرض هذا الطفل أيضاً للضرب أثناء الاحتجاز، ولم يسمح له بالاتصال بوصيه القانوني أو بمحام. وفي نيسان/أبريل 2021، هجم مجهولون على الصبي نفسه بالطوب، مما استلزم إجراء 20 غرزة⁽¹²⁾. وفي 12 أيار/مايو 2021، هاجم أربعة رجال مجهولي الهوية ناشطاً من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي كان يقدم المعونة الإنسانية للأسر في بنوم بنه أثناء الإغلاق الشامل، مما أدى إلى إصابته بجروح في رأسه وكسر في إصبعه.

11- وفي 4 حزيران/يونيه 2020، اختفى الناشط السياسي التايلندي وانشاليارم ساتسكاسيت في بنوم بنه. وكتب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة إلى حكومة كمبوديا في ثلاث مناسبات يطلبون فيها معلومات محددة عن وضعه، ومصيره ومكان وجوده⁽¹³⁾. وردت السلطات

(9) القرار 37/42.

(10) OHCHR, "Cambodia: long prison terms for former opposition leaders appalling, say UN experts", 5 March 2021.

(11) القرار 37/42، الفقرة 26.

(12) رسالة مؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من المفوضية إلى نائب رئيس الوزراء (المرجع. رقم 20/197 المفوضية السامية لحقوق الإنسان).

(13) انظر الرسائل KHM 4/2020 و KHM 5/2020 و KHM 7/2020. ويمكن الاطلاع على جميع هذه الرسائل في الموقع <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

دون تقديم المعلومات المطلوبة. وتترك المفوضية أن الأسرة قدمت شكوى، ولكن كمبوديا، بعد مرور أكثر من عام على اختفائه، لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ولم تجر تحقيقاً عاجلاً ونزيهاً، ولم تؤيد حق أفراد أسرته في تلقي معلومات عن ظروف الاختفاء القسري، وعن أي تقدم أُحرز في هذا الصدد، وعن نتائج التحقيق، وعن مصير الشخص المختفي. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن المفوضية العامة للشرطة الوطنية تواصل جمع المعلومات عن القضية وتتعاون مع تايلند في تحقيقها في هذا الاختفاء.

12- وأفادت نقابات العمال بأن القادة والناشطين استُهدفوا من خلال نظام العدالة الجنائية في سياق كوفيد-19 وأن النشاط النقابي كان مقيداً على مستوى المصانع، مع طرد بعض النشطاء⁽¹⁴⁾. وقد نظم العمال احتجاجات للمطالبة بأجور غير مدفوعة، بما في ذلك العمل الذي سبق أن أنجزه بناء على طلبات تم إلغاؤها في وقت لاحق⁽¹⁵⁾. وأفادت النقابات بأن العمال غير قادرين على تغطية تكاليف الغذاء والإيجار والمرافق العامة وسداد القروض. ومع وجود أكثر من 1 000 عامل ملابس ثبتت إصابتهم بكوفيد-19 في عام 2021، فإن أولئك الذين يخضعون للحجر الصحي الذاتي يفكرون إلى الطعام والماء والمنتجات الصحية والنقود والرعاية الطبية⁽¹⁶⁾.

13- ويلاحظ أيضاً أن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان مزرية: فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 34 حالة وُجِّهت فيها تهم جنائية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. وسجن 21 مدافعاً عن حقوق الإنسان، من بينهم 11 امرأة، بعد اتهامهم أو إدانتهم بالتحريض على ارتكاب جنائية. ومن بين هؤلاء البالغ عددهم 21 شخصاً، احتجز 16 شخصاً و/أو أدينوا بسبب المشاركة في مظاهرات للتبديد باعتقال الزعيم النقابي بروغ تشون في 31 تموز/يوليه 2020. وتعرضت امرأة مدافعة عن حقوق الإنسان للاعتداء على يد رجلين مجهولي الهوية بعد أن زارت الزعيم المذكور في السجن⁽¹⁷⁾. وألقي القبض على سيدة أخرى في 7 أيلول/سبتمبر 2020 أثناء عودتها إلى منزلها من اجتماع في مكتب المفوضية، أعربت أثناءه عن خوفها من اعتقال وشيك. وفي اليوم نفسه، قبض على أربعة مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان من الخمير تافراك ورابطة العصبة الذكية لطلاب الخمير بعد أن دعوا إلى إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يزالون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، بتهمة التحريض على ارتكاب جنائية⁽¹⁸⁾.

14- وتتزايد المضايقات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. ففي شباط/فبراير 2021، احتُجز خمسة نشطاء، معظمهم مرتبط بمحمية بري لانغ للأحياء البرية، لمدة ثلاثة أيام لدخولهم منطقة محمية دون إذن. وقد دخلوا المنطقة للتحقق من وجود أنشطة غير قانونية لقطع الأشجار. وأطلق سراحهم بعد أن بصموا بالإبهام على وثائق يتعهدون فيها بعدم العودة إلى بري لانغ دون إذن رسمي. ويتعارض البصم بالإبهام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان رغم أنه يشكل ممارسة شائعة في كمبوديا. وهناك ناشط آخر مختبئ منذ تموز/يوليه 2020، عندما وجه إليه تاجر أخشاب تهماً جنائية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أدين ناشط في مجال حقوق السكان الأصليين بتهمة التشهير العلني لنشره تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد تعامل السلطات مع قضايا الغابات والبيئة. وفي 5 حزيران/يونيه 2020،

(14) مقابلات أجرتها المفوضية مع ممثلي النقابات، نيسان/أبريل 2021.

(15) Business and Human Rights Resource Centre, "Cambodia: garment workers protest unpaid wages as COVID-19 disrupts supply chains", 20 May 2020.

(16) مقابلات أجرتها المفوضية مع ممثلي النقابات، نيسان/أبريل 2021.

(17) انظر الرسالة KHM 6/2020.

(18) انظر الرسالة KHM 8/2020.

دعت المفوضية إلى إطلاق سراح 18 ناشطاً كانوا مرتبطين بمنظمة Mother Nature (الطبيعة الأم) غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة، وكانوا قد اعتقلوا بسبب التخطيط لإطلاق حملات للتوعية بالقضايا البيئية. وأطلق سراحهم في نهاية المطاف دون توجيه تهم إليهم. وذكرت الحكومة في ردها على هذا التقرير أن وزارة البيئة تتعاون تعاوناً جيداً مع المنظمات غير الحكومية وأنه لم تتعرض أية جماعة مسجلة قانوناً للمضايقة.

15- وفي إخطار موجه لممثلي الحكومة على صعيد البلديات والمقاطعات، ذكرت وزارة الداخلية أن منظمات المجتمع المدني تتمتع بحرية كاملة في ممارسة أنشطتها بصورة قانونية⁽¹⁹⁾. غير أن المفوضية وثقت 34 حالة من حالات التهديد والتخويف والمضايقة التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان من جانب الحكومة والموظفين العموميين وجماعات غير معروفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل هذه الأعمال تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان ومضايقتهم أثناء رصد الاحتجاجات، وتفتيش مباني المنظمات غير الحكومية، والتهديدات الموجهة ضد قادة النقابات المشاركين في احتجاجات العمال. وذكرت الحكومة في ردها على هذا التقرير أنها مستعدة لمساعدة السلطات المحلية على تقديم دعم أفضل للمنظمات غير الحكومية والتعاون معها.

16- وقد أجرت المفوضية مناقشات مع وزارة الداخلية وممثلي المجتمع المدني بشأن مشروع قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك خلال المنتدى الاستشاري السادس الذي عقده وزير الداخلية في تموز/يوليه 2020. وتلاحظ المفوضية أن المشاورات قد تأجلت خلال الجائحة، وتأسف لأن التوصية التي قدمها الأمين العام لكمبوديا بإدراج توصيات المجتمع المدني في التعديلات لم توضع موضع التنفيذ⁽²⁰⁾. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنها ستجري مشاورات على الإنترنت بشأن مشروع القانون هذا.

17- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية 32 حادثة خضعت فيها التجمعات السلمية لتدخلات أو قيود أو قرارات حظر لا مبرر لها من جانب السلطات. وأثارت القيود المتعلقة بكوفيد-19 مزيداً من المخاوف بشأن الحق في التجمع السلمي، حيث تمكنت السلطات من التدرع باعتبارات الصحة العامة كوسيلة لقمع المظاهرات السلمية.

18- وفي 11 أيلول/سبتمبر 2020، دعت المفوضية قوات الأمن إلى الكف عن اللجوء إلى القوة المفرطة وغير الضرورية ضد المشاركين في الاحتجاجات السلمية وتخويفهم⁽²¹⁾. وفي الفترة بين حزيران/يونيه 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، رصدت المفوضية 17 مظاهرة سلمية نظمها مؤيدون سابقون لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي و"تساء الجمعة في كمبوديا"، وهي مجموعة من أفراد أسر الناشطين والسياسيين المسجونين. وفي 4 أيلول/سبتمبر 2020، أسقط ضابط أمن على الأرض واحدة من أعضاء المجموعة المذكورة، مما جعلها تفقد الوعي. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، سحب ضابط الأمن عضواً آخر إلى الأرض وركلوه مراراً وتكراراً⁽²²⁾. وفي 13 آب/أغسطس 2020، احتجز ستة

(19) إخطار مؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 من وزارة الداخلية موجه إلى محافظي مجالس إدارة البلديات والمقاطعات (الإخطار رقم 2006).

(20) A/HRC/45/56، الفقرة 78(ب).

(21) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26223.

(22) انظر الرسالة KHM 8/2020.

متظاهرين وأطلق سراحهم بعد موافقتهم على البصم بالإبهام على وثيقة يتعهدون فيها بعدم المشاركة في أنشطة مماثلة في المستقبل⁽²³⁾.

19- ووقعت المفوضية 33 حادثة انطوت على قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير بسبب نشر تعليقات عامة ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الحكومة، بما في ذلك 24 حالة تتعلق بنشر تعليقات ذات صلة بالاستجابة لجائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من إجراءات حكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُلقي القبض على 38 شخصاً، بينهم خمس نساء. ووجهت إلى 24 من هؤلاء تهم بارتكاب مجموعة من الجرائم، تشمل التحريض على ارتكاب جنائية والتآمر ضد الحكومة، وأدين اثنان منهم أساساً بسبب إبداء آرائهما بشأن قضايا اجتماعية. وأعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، في رسالة مشتركة نُشرت في 28 تموز/يوليه 2020، شواغل بشأن أعمال التخويف التي تعرض لها مدافع عن حقوق الإنسان من قبل مسؤول حكومي رفيع المستوى ان بسبب تعليقات أدلى بها في برنامج إذاعي بشأن الاعتقالات في سياق كوفيد-19⁽²⁴⁾.

20- وتلقت المفوضية تقارير متسقة من صحفيين وإعلاميين بشأن المضايقة والرقابة الذاتية والمخاوف المستمرة من الملاحقة القضائية، بما في ذلك بسبب تغطية حالة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، وثقت المفوضية اعتقال ستة صحفيين: أدين اثنان منهم بتهمة التحريض على ارتكاب جنائية؛ واتهم أحدهم بانتهاك حظر السفر بين المقاطعات وكان ينتظر المحاكمة؛ ووجهت إلى اثنين آخرين تهمة التحريض على ارتكاب جنائية وأُفرج عنهما بكفالة؛ وجرى ترحيل صحفي صيني بعد نشر مقال عن حالة كوفيد-19. وكان جميع الصحفيين المذكورين أعلاه يقومون بأعمال صحفية روتينية يحميها الحق في حرية التعبير. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفضت المحكمة العليا طعناً قدمه صحفيان من إذاعة آسيا الحرة كانا قد طلبا إلغاء أمر بإعادة التحقيق في قضيتهما⁽²⁵⁾. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حكم على ناشر صحيفة بالسجن لمدة 18 شهراً بتهمة التحريض على إحداث فوضى اجتماعية (انتهاكات للمادتين 494 و495 من القانون الجنائي) بسبب منشور على فيسبوك ينتقد رئيس الوزراء لفشله في إيجاد حل للأشخاص المثقلين بالديون بسبب جائحة كوفيد-19. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية أيضاً تسع حالات ألغيت فيها تراخيص كانت مُنحت لوسائل الإعلام لتشغيل مواقع شبكية أو محطات إذاعية في ظروف تثير القلق بشأن الحق في حرية التعبير.

21- ولا يزال الإفلات من العقاب مسألة تثير القلق، على الرغم من الدعوة التي وجهها مجلس حقوق الإنسان لكمبوديا من أجل إجراء تحقيق عاجل مع المتورطين في قتل كيم لي وفي غير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ومقاضاتهم⁽²⁶⁾. وقد سلط الضوء في تقارير سابقة للمفوضية على مقتل كيم لي، وقتل واختفاء أفراد آخرين، بمن فيهم تشيا فيشيا وروس سوفاناريث⁽²⁷⁾، وتشوت ووتي، وهينغ شانثا⁽²⁸⁾، ووخيم سوفات⁽²⁹⁾، وستة متظاهرين قتلوا في عامي 2013 و2014⁽³⁰⁾.

(23) في الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى أيار/مايو 2021، وثقت المفوضية 29 حالة من حالات "تأديب" 119 فرداً، من بينهم 23 راهباً و46 مدافعاً عن حقوق الإنسان.

(24) انظر الرسالة KHM 3/2020.

(25) A/HRC/WGAD/2019/3.

(26) القرار 37/42.

(27) A/HRC/12/41، الفقرتان 30 و42.

(28) A/HRC/21/35، الفقرة 5(ج).

(29) A/HRC/27/43، الفقرة 6.

(30) المرجع نفسه، الفقرتان 5 و6.

22- ويهدد المرسوم الفرعي بشأن بوابة الإنترنت الوطنية، الذي اعتمد في شباط/فبراير 2021، الحق في الخصوصية وفي حرية التعبير وفي الوصول إلى المعلومات. فهذا المرسوم الفرعي يمنح الحكومة قدراً من السلطة مثيراً للقلق لرصد الأنشطة على الإنترنت ومراقبتها، واعتراض الاتصالات الرقمية ومراقبتها، وجمع البيانات الشخصية للمستخدمين. وقد عكفت الحكومة على وضع قانون ينظم الوصول إلى المعلومات منذ عام 2015. ويساور المفوضية القلق لأن المشروع الحالي لا ينص على إنشاء لجنة إدارية مستقلة أو هيئة إدارية متخصصة للإشراف على إنفاذ القانون وتطبيقه، ولا يتضمن إجراءات طعن مناسبة.

رابعاً - إقامة العدل

ألف - التطورات التشريعية وأثرها على حقوق الإنسان

23- اعتمد قانون كوفيد-19 في 11 آذار/مارس 2021 دون إجراء مشاورات عامة. وفي 31 آذار/مارس، بين المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة الشواغل الناشئة عن القانون المذكور في رسالة إلى الحكومة⁽³¹⁾. وفي 11 آذار/مارس، أرسل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة مذكرة تقنية إلى الحكومة تسلط الضوء على المجالات الرئيسية التي تثير القلق، ومنها كون قانون كوفيد-19 يسمح بإصدار أحكام قاسية للغاية وغير متناسبة. فعلى سبيل المثال، يمكن سجن الأفراد المدانين بانتهاك القيود المفروضة في سياق كوفيد-19، لمدة تتراوح بين ستة أشهر و20 عاماً. وقدمت المفوضية بشكل منفصل، في إطار مساعدتها في مجال التعاون التقني، تحليلاً قانونياً للقانون المذكور إلى وزارة العدل وسلطت الضوء على أحكام لا تتفق مع الالتزامات الدولية لكمبوديا في مجال حقوق الإنسان. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن قانون كوفيد-19 هو استجابة لا غنى عنها ومتناسبة ومشروعة وضرورية لمواجهة الجائحة.

24- وفي الفترة من منتصف نيسان/أبريل 2021 إلى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ووفقاً للمعلومات المتاحة للجمهور، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 729 شخصاً بموجب قانون كوفيد-19 والمراسيم الفرعية ذات الصلة، ووجهت التهم إلى 126 منهم. ومن بين الأفراد المتهمين، هناك 110 أشخاص رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وصدرت قرارات إدانة بحق 16 شخصاً. وحوكم معظم المدانين دون مساعدة محام، في انتهاك محتمل للحق في الحصول على الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم، لأن المحاكمات جرت في إطار إجراءات "المثول الفوري". وفي إحدى الحالات، التي تبرز الأحكام غير المتناسبة التي ينص عليها القانون، حوكم أربعة رجال اعتقلوا في مقاطعة تايكو في 18 نيسان/أبريل 2021 بتهمة إقامة حفلة وأدينوا في اليوم التالي وحكم عليهم بالسجن لمدة سنة واحدة⁽³²⁾. وفي مقاطعة كامبونج شنانغ، أُلقت الشرطة القبض على امرأتين وقاصر في 1 أيار/مايو 2021 واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن لم تعرفها أسرهم لمدة 20 يوماً.

25- وقدمت المفوضية الدعم التقني إلى مجلس العمل في مجال الإعاقة من أجل صياغة قانون جديد بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان هدف السلطات هو مواءمة القانون الكمبودي مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽³³⁾. غير أن المشروع، كما أوجزه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات

(31) انظر الرسالة KHM 4/2021.

(32) معلومات وردت من الإدارة العامة للسجون، 21 نيسان/أبريل 2021.

(33) Ry Sochan, "Official: draft law on rights of persons with disabilities 'inclusive'", *The Phnom Penh Post*, 29 April 2021.

الخاصة التابعة للأمم المتحدة، يتخذ نهجاً طبيياً إزاء الإعاقة بالتركيز على القيود المفروضة على الأفراد بدلاً من التركيز على القيود داخل المجتمع وعلى تدابير الدعم التي يلزم اتخاذها لتقليل الحواجز الاجتماعية إلى أدنى حد ممكن⁽³⁴⁾. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنها تواصل جمع المساهمات من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

26- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كتب فريق الأمم المتحدة القطري إلى الحكومة معرباً عن قلقه إزاء بعض الأحكام التي وردت في نسخة مسربة من مشروع القانون المتعلق بالحفاظ على النظام العام. وتضمن المشروع أحكاماً تحظر وتجرم ارتداء النساء "ملابس كاشفة". وعلاوة على ذلك، جرى اعتقال نساء وإدانتهم لشهرهن صوراً لهن على الإنترنت في "ملابس كاشفة"، وتعرضت للتهديد المنظمات غير الحكومية التي دافعت عن حق النساء في القيام بذلك⁽³⁵⁾. وقد تؤدي أحكام أخرى من مشروع القانون هذا إلى التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة.

باء - الوصول إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية

27- رصدت المفوضية 24 جلسة استماع في 14 قضية تتعلق بـ 191 عضواً من المعارضة السياسية وثلاثة صحفيين و16 مدافعاً عن حقوق الإنسان. وفي معظم هذه القضايا، جرت الاعتقالات دون أوامر توقيف، واستجوب المقبوض عليهم دون إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم ودون حضور محام. ووثقت المفوضية ممارسات مثيرة للقلق في معظم الإجراءات، بما في ذلك بعض الممارسات التي أبانت عن عدم احترام الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة، ولا سيما في شكل غياب ملحوظ لقرينة البراءة. وفي قضية ضد ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان ينتمون إلى منظمة "الطبيعة الأم" في كمبوديا، صدرت أحكام بالإدانة في غياب أي أدلة وقائعية أو كافية. وأعرب أحد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة عن قلقه إزاء عدم قدرة المحكمة المعنية الدفاع عن حقوق الإنسان للمتهمين الثلاثة وعدم رغبتها في ذلك⁽³⁶⁾.

28- وبسبب الوضع الناجم عن كوفيد-19، عُلقَت بعض المحاكمات الجنائية، بما في ذلك محاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين. وفي آذار/مارس 2020، عُلقَت محاكمة زعيم المعارضة السابق كيم سوخا، التي بدأت في 15 كانون الثاني/يناير 2020، إلى أجل غير مسمى، حسب المعلومات المتاحة. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن استمرار التعليق كان بناء على طلب الطرفين في القضية وأن محاكمة كيم سوخا ليست أولوية لأن المدعى عليه لم يكن محتجزاً قبل المحاكمة وأن المحاكم تعطي الأولوية للقضايا المتعلقة بالمحتجزين. وقد عُلقَت المحاكمات الجماعية لأكثر من 150 عضواً سابقاً في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، والتي تجري منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ولم يُعلن عن أي موعد لاستئنافها.

29- وواصلت المفوضية تقديم الدعم من أجل تعزيز سيادة القانون والحق في محاكمة عادلة. وشمل الدعم إجراء تقييم لقاعدة البيانات الخاصة بالقضايا الجنائية في أربع مقاطعات، وهي منبر لزيادة الشفافية فيما يتعلق بإجراءات المحاكم. وسعيًا إلى تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة،

(34) انظر KHM 5/2021 communication.

(35) انظر KHM 2/2020 communication.

(36) OHCHR, "Cambodia: UN expert condemns conviction of three environmental rights defenders, urges their release", 7 May 2021.

وفرت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لأعضاء السلطة القضائية في ثلاث مقاطعات.

30- وبينما ترحب المفوضية بالزيادة في الميزانية الوطنية المخصصة للمساعدة القانونية في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء تنسيق تلك المساعدة القانونية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ المفوضية أن مجلس حقوق الإنسان شجع الحكومة على التعجيل باعتماد سياسة المساعدة القانونية⁽³⁷⁾، التي لا تزال في شكل مسودة وتقترب نظاماً مركزياً، كما تلاحظ أن مشروع السياسة لم يُعتمد بعد. وتدعم المفوضية الجهود الرامية إلى الانتهاء من وضع السياسة المتعلقة بالسبل البديلة لتسوية المنازعات، بالاشتراك مع وزارة العدل التي تتولى دور رئيس مشارك للفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي.

31- وبغية المساعدة على سد الفجوة في المساعدة القانونية، عملت المفوضية مع منظمة غير حكومية محلية تحضيراً لتقديم 59 طلباً مبسطاً للإفراج بكفالة من جانب أفراد من الفئات الضعيفة، مما أدى إلى إطلاق سراح 35 امرأة قبل المحاكمة. ومنذ آب/أغسطس 2020، رصدت منظمة غير حكومية أخرى تدعمها المفوضية 40 حالة عنف جنساني، وكشفت عن محدودية وصول الضحايا إلى التمثيل القانوني وعدم مراعاة الضحايا من الأطفال على نحو ملائم في الإجراءات.

32- وقد تضاعف عدد نزلاء السجون منذ عام 2015⁽³⁸⁾، حيث يوجد 38 977 سجيناً في مرافق يمكن أن تتسع لما قدره 8 804 سجناء⁽³⁹⁾، مما يعني أن السجون تعمل بسعة 343 في المائة. والحالة في السجون محفوفة بالمخاطر لدرجة أن الظروف قد تشكل معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بالنظر إلى مستويات الألم النفسي والجسدي الذي يعاني منه السجناء، وقلة مكان النوم، وعدم كفاية المياه والمرافق الصحية، ومحدودية فرص استنشاق الهواء النقي والحصول على الرعاية الصحية.

33- ومنذ أيار/مايو 2020، أدت الحملة الرامية إلى تقليص تراكم القضايا المعروضة على محاكم الدرجة الابتدائية إلى إطلاق سراح سجناء. غير أن هذه الخطوة لم يكن لها سوى أثر محدود على الاكتظاظ، وذلك بسبب استمرار ارتفاع عدد الاعتقالات، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات (56,9 في المائة من السجناء محتجزون لارتكابهم جرائم من هذا القبيل). ونسبة النساء المسجونات بتهمة ارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات (73 في المائة) أعلى من ذلك⁽⁴⁰⁾. وقد استُهدف المشتغلون بالجنس بشكل غير متناسب في عمليات مكافحة المخدرات وأجبروا على الإدلاء باعترافات تحت التهديد بالعنف⁽⁴¹⁾. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنه لو لم تتصرف بالطريقة التي تصرف بها، لكان عدد نزلاء السجون ضعف العدد الحالي.

34- وعلى المدى الطويل، ينبغي إيجاد حلول مستدامة وقائمة على الحقوق. فعلى سبيل المثال، ينبغي استخدام جميع أنواع بدائل الاحتجاز استخداماً متسقاً، وهو ما دأب فريق الأمم المتحدة القطري على الدعوة إليه، وينبغي تعديل قانون مكافحة المخدرات، على النحو الذي دعا إليه المقرر الخاص المعني

(37) القرار 37/42، الفقرة 11. انظر أيضاً: “2019–2023 joint monitoring indicators on legal and judicial reform: 2019–2020 progress update”, 17 March 2021.

(38) وفقاً للمعلومات الرسمية التي قدمتها الإدارة العامة للسجون، بلغ عدد السجناء 18 577 في كانون الأول/ديسمبر 2015.

(39) معلومات وردت من الإدارة العامة للسجون، أيار/مايو 2021.

(40) A/HRC/47/40، الفقرة 57.

(41) المرجع نفسه، الفقرة 61.

بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا⁽⁴²⁾. وقد أكدت الحكومة، في تعليقاتها على هذا التقرير، أنها تعارض فكرة التعديل، وذكرت أن الأولوية ينبغي أن تُولى لدعم وتوسيع وتعزيز الخيارات الطوعية والمجتمعية للعلاج من المخدرات وإعادة التأهيل.

35- وقد اعتمدت سلطات السجون تدابير وقائية لمكافحة كوفيد-19 في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك عن طريق فرض الحجر الصحي على السجناء الجدد، واعتماد نظام الاختبار والتتبع لأغراض المراقبة وتطعيم السجناء في السجون ذات الأولوية. وأدت بعض التدابير إلى فرض قيود إضافية على الحقوق، بما في ذلك الحق في الوصول إلى أفراد الأسرة والمحامين، ولم تتخذ أي خطوات للتخفيف من هذه الآثار على الصحة النفسية للسجناء، وذلك مثلاً بضمان الوصول المنتظم إلى الهواتف. وذكرت الحكومة في ردها على هذا التقرير أنها سهلت استخدام السجناء للهاتف في جميع أنحاء البلد، غير أن نظام الهواتف في تسعة سجون صار بالياً.

36- وفي 9 أيار/مايو 2021، أتمت الإدارة العامة للسجون تطعيم معظم النزلاء في ثلاثة سجون ذات أولوية، وفي 14 أيار/مايو 2021، أكملت أيضاً تطعيم جميع السجناء المؤهلين في سجن برياه سيهانوك. وكان المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة قد أعربوا في وقت سابق عن قلقهم إزاء عدم وجود اختبارات متاحة للمحتجزين⁽⁴³⁾. وقد تفشيت الإصابة بكوفيد-19 في العديد من السجون، مما أسفر عن وفاة ما لا يقل عن ثلاثة سجناء. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن الإدارة العامة للسجون تؤيد الإفراج بكفالة وتطبيق التدابير التحويلية في حالة السجناء من الفئات الضعيفة، بمن فيهم القصر، وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، ولاحظت أن معدل الوفيات الناجم عن كوفيد-19 في السجون أقل بخمس مرات منه في المجتمع المحلي.

37- ورغم أن الأمين العام قد دعا الحكومة إلى السماح للمفوضية بالوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز، بما في ذلك إجراء مقابلات سرية مع المحتجزين⁽⁴⁴⁾، فإن السلطات لم تيسر إجراء مقابلات سرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

38- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية تقارير عن حالات وفاة مشبوهتين أثناء الاحتجاز، كلتاهما في مقاطعة باتامبانغ. ووقعت الوفاة الأولى خلال الاحتجاز لدى الشرطة في 3 نيسان/أبريل 2021 أما الثانية فوُجعت في السجن في 3 أيار/مايو 2021. ورصدت المفوضية الحالتين عن بعد وقدمت المشورة التقنية إلى اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب في تحقيقاتها في الحالتين، بما في ذلك فيما يتعلق بإعطاء الأولوية لإجراء المقابلات ولجمع الأدلة. وفي حالة الوفاة أثناء الاحتجاز في بانتي مينشي في 1 كانون الثاني/يناير 2020، أُدين مسؤولان من الشرطة العسكرية الإقليمية في 13 كانون الثاني/يناير 2021. وفي حين يبدو أن وقائع القضية تبرر تهمة التعذيب، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 30 عاماً، فقد وجهت إلى الضابطين تهم أقل وحكم عليهما بعقوبات أقصر مدة تتراوح بين أربع وسبع سنوات.

39- وقد اعترفت السلطات بوجود 10 حالات توفي فيها أفراد في مرافق العلاج أو الحجر الصحي، ولكن ليس نتيجة لجائحة كوفيد-19. وشملت الأسباب التي قدمها المسؤولون الانتحار، والجرعة الزائدة من المخدرات، والنوبات القلبية، وصدمة الرأس الناجمة عن السقوط. بيد أن هناك مخاوف من عدم إجراء تحقيقات نزيهة وشفافة في الوفيات في كل حالة. وفي حالة واحدة على الأقل، تحقق المفوضية حالياً في مزاعم مفادها أن رجلاً قتل حارساً أثناء هروبه من مرفق للعلاج في بنوم بنه في أيار/مايو 2021 قبل

(42) A/HRC/45/51، الفقرة 93(ز).

(43) انظر الرسالة KHM 9/2020.

(44) A/HRC/45/56، الفقرة 78'1.

موته أو قتله أثناء الاحتجاز؛ وهناك دليل على أن الرجل قد تعرض للتعذيب. وفي حالة أخرى، توفيت فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً بسبب كوفيد-19 في بنوم بنه في 26 نيسان/أبريل، لكن السلطات لم تبلغ أسرتها بذلك إلا بعد أربعة أسابيع، وذلك بعد أن وجهت الأسرة نداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات. وفي هذه الحالة، كانت الفتاة قد دخلت إلى المستشفى بسبب مشكلة طبية لا صلة لها بمرض كوفيد-19 لكنها أصيبت بالفيروس أثناء وجودها في المستشفى.

خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الأثر الاقتصادي لكوفيد-19

40- خلفت جائحة كوفيد-19 أثراً وخيماً على الاقتصاد. فبينما تتفق أسرة مكونة من أربعة أفراد في بنوم بنه ما متوسطه 474 دولاراً في الشهر لتلبية الحاجات الأساسية⁽⁴⁵⁾، جرى تعليق العمل في مئات المصانع، مما أدى إلى حرمان العمال من أجورهم، أو تخفيضها بنسبة 50 في المائة في مصانع أخرى، وهو ما يعني أن العمال يتلقون نصف مبلغ الـ 192 دولاراً في الشهر الذي يكسبونه كحد أدنى للأجور⁽⁴⁶⁾. وفي السنوات الأخيرة، لجأ الكمبوديون بصورة متزايدة إلى خطط التمويلات الصغرى لتلبية حاجاتهم الأساسية؛ ويبلغ متوسط تسديد القرض لأسرة كمبودية الآن 182 دولاراً في الشهر⁽⁴⁷⁾. ومع كون الأراضي هي أشيع أشكال الضمانات المقدمة لاكتتاب القروض، فإن من المتوقع أن يفقد الأشخاص العاجزون عن السداد ممتلكاتهم⁽⁴⁸⁾.

41- وواصلت الحكومة برنامجها للتحويلات النقدية بالاعتماد على النظام الوطني لتحديد حالات الفقر، وهي مبادرة نفذت بمساعدة الأمم المتحدة واستفاد منها أكثر من 700 000 أسرة معيشية⁽⁴⁹⁾. وفي أوائل نيسان/أبريل 2020، أنشئت اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة كوفيد-19، برئاسة وزير الصحة، لإشراك جميع الوكالات الحكومية في مكافحة كوفيد-19. وقد تكرر هذا التدبير على مستوى المقاطعات بقيادة المحافظين. وأنشئت لجنة فرعية معنية بالمساعدة الاجتماعية لتقييم الاحتياجات الإنسانية وتحديد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة وتقديم توصيات إلى اللجنة الوطنية المعنية بكوفيد-19 عقب تفشي المرض في شباط/فبراير 2021. وفي أيار/مايو 2021، أطلقت الحكومة حزمة جديدة تشمل تقديم الإعانة لفئات من بينها عمال المصانع والأشخاص المصابون بفيروس كوفيد-19.

42- وفي حين أن هذه الجهود جديرة بالترحيب، فإن أثر الجائحة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كان بعيد المدى. فقد انخفضت المداخيل، وفُقدت الوظائف في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء، وكان الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية غير متكافئ، حيث تضرر فقراء المناطق الحضرية، بمن فيهم فئة جامعي الخردة، التي تأثرت بشدة بشكل خاص.

Alessandra Danovaro and Danaé Laot, "Integrated COVID-19 response for poor urban settings in Phnom Penh: baseline survey report" (2021), p. 35 (45)

بيان مؤرخ 4 أيار/مايو 2021 صادر عن اللجنة الاستشارية للعمل التابعة لوزارة العمل والتدريب المهني. (46)

Alessandra Danovaro and Danaé Laot, "Integrated COVID-19 response for poor urban settings in Phnom Penh: baseline survey report" (2021), p. 36 (47)

مؤشر التمويل البالغ الصغر الخاص بالوصول إلى السوق وتشجيعه، "كمبوديا: آذار/مارس 2020". (48)

انظر <https://cambodia.un.org/en/127454-information-note-3-social-assistance-un-cambodias-covid-19-response>. (49)

ويقدر أن ما بين 390 000 و 570 000 وظيفة قد فقدت في عام 2020⁽⁵⁰⁾؛ ولم يتحدد بعد عدد الوظائف المفقودة في أعقاب تفشي المرض في شباط/فبراير. وازداد انعدام الأمن الغذائي من حيث نوعية الأغذية وتنوعها، ولا سيما بالنسبة للأطفال والحوامل وكبار السن.

43- ووقعت المفوضية 19 مظاهرة سلمية نظمت للمطالبة بإغاثة اجتماعية واقتصادية في سياق كوفيد-19 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع اقتراب اقتصاد البلد من الوقوع في ركود عميق، فإن معدل الفقر قد يرتفع ارتفاعاً كبيراً. ورغم كل التدابير والسياسات التي وضعتها الحكومة لتوفير الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والمساعدة الاقتصادية، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى مواصلة تعزيز السياسات والتدخلات بما يتماشى مع التزامات الدولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي توسيع نطاق النظام الوطني لتحديد حالات الفقر المذكور أعلاه لمعالجة القضايا الشاملة المتمثلة في الفقر وعدم المساواة، كما ينبغي للحكومة أن تواصل زيادة الاستثمار في الصحة والحماية الاجتماعية والقطاع العام، وتعبئة أقصى ما لديها من موارد متاحة، والتماس التعاون الدولي إذا لزم الأمر.

باء - حقوق الأرض والسكن

44- تشير حالة الأراضي في كمبوديا، كما لاحظ مجلس حقوق الإنسان، مشاكل عميقة⁽⁵¹⁾. فلا تزال المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة تواجه عمليات الإخلاء القسري. ومن الأسباب الجذرية الرئيسية لعمليات الإخلاء تخصيص امتيازات الأراضي للأفراد الذين تربطهم صلات بالحزب الحاكم، حيث يأتي الضحايا دائماً من الشرائح الاجتماعية والاقتصادية الدنيا من السكان. ولم توضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي قوانين أو سياسات جديدة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لقضايا الأراضي والسكن. ولا يزال مشروع قانون بشأن البيئة والموارد الطبيعية، نشر في عام 2016، معلقاً بعد سنوات من التشاور مع أصحاب المصلحة. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن مشروع القانون قيد المناقشة من جانب الوزارات المختصة وأنه سيعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء قبل إحالته إلى الجمعية الوطنية.

45- ولاحظت المفوضية أن سلطات مقاطعة موندولكيري سعت في شباط/فبراير 2021 إلى الحصول على موافقة على اقتطاع أكثر من 3 000 هكتار من الأراضي من محمية أحياء برية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة⁽⁵²⁾. وفي عام 2020، أعادت الحكومة تصنيف أراضي الدولة في مقاطعة برياه سيهانوك ومنحت ما يقرب من 173 هكتاراً من الأراضي لـ 14 فرداً، بمن فيهم أشخاص من كبار المسؤولين الحكوميين ومن أفراد أسر أعضاء الحزب الحاكم وغيرهم ممن تربطهم صلات وثيقة بهذا الحزب⁽⁵³⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020 حصل عضو في مجلس الشيوخ عن حزب الشعب الكمبودي، الذي نال بالفعل العديد من امتيازات الأراضي على مر السنين، على منحة أخرى لقطعة أرض من خلال مرسوم فرعي يتعلق بمنطقة غابوية في مقاطعة كامبونج سببو⁽⁵⁴⁾.

46- ولا تزال عملية منح امتيازات الأراضي غير شفافة، مما يؤدي إلى معاناة طويلة الأمد للمجتمعات الفقيرة والمهمشة. وفي بنوم بنه، تتواصل خصخصة مناطق البحيرات وإجلاء الأسر التي تعيش في هذه

(50) انظر www.adb.org/sites/default/files/linked-documents/54195-001-sd-03.pdf.

(51) القرار 37/42.

(52) رسالة مؤرخة 5 شباط/فبراير 2021 موجهة من إدارة مقاطعة موندولكيري إلى وزير الداخلية (باللغة الخميرية فقط).

(53) المراسيم الفرعية أرقام 44 بتاريخ 27 آذار/مارس 2020، و 78 بتاريخ 28 أيار/مايو 2020، و 97 بتاريخ 10 تموز/يوليه 2020، و 109 بتاريخ 17 تموز/يوليه 2020 (باللغة الخميرية فقط).

(54) المرسوم الفرعي رقم 186 المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

المناطق. ومنذ عام 2003، قام مستثمرون عقاريون بردم 60 في المائة من بحيرات المدينة و40 في المائة من مناطق الأراضي الرطبة، مما أدى إلى إخلاء آلاف الأسر⁽⁵⁵⁾. وخلص تقرير أعد بدعم من المفوضية إلى أن مشروع مدينة إنجي أدى إلى تدمير الأراضي الرطبة في تومبون/تشيونغ إنك وعرض للتهديد منازل وسبل عيش أكثر من 1 000 أسرة⁽⁵⁶⁾. وأعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة عن قلقهم من أن أكثر من مليون شخص معرضون لخطر الفيضانات وخطر التعرض للمياه الملوثة، بدون الأراضي الرطبة⁽⁵⁷⁾.

47- ويمكن أن تؤثر أعمال التطوير الجارية في بحيرة بيونغ تاموك على 319 أسرة فقيرة، لا يملك الكثير منها سندات ملكية للأراضي، وقد تم بالفعل إخلاء بعضها دون سابق إشعار أو استشارة. وفي الفترة بين آب/أغسطس 2018 وكانون الثاني/يناير 2021، وثقت المفوضية 16 قراراً صادراً عن الحكومة باستعادة الأراضي القريبة من البحيرة لمشاريع تطوير خاصة وعامة. كما وثقت المفوضية 11 نزاعاً جديداً على الأراضي ناشئة عن امتيازات اقتصادية و16 نزاعاً على الأراضي طال أمدها ولم تحل بعد.

48- كما وقعت انتهاكات للحقوق المتعلقة بالأراضي والسكن في المناطق السياحية. وأدى مشروع تحسين الطرق في مقاطعة سيميم ريب⁽⁵⁸⁾، الذي سيؤثر على ما يقرب من 5 000 منزل، إلى إخلاء 94 أسرة فقيرة في المناطق الحضرية⁽⁵⁹⁾. وفي 26 كانون الثاني/يناير 2021، اجتمعت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة مع وزارة الداخلية لمناقشة تطوير "المدينة الذكية" في مقاطعة برياه سيهانوك والدعوة إلى تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وفي شباط/فبراير 2021، نسقت المفوضية ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم مع سلطات مقاطعة برياه سيهانوك لوقف عملية إخلاء 168 أسرة تعيش في مستوطنة غير رسمية هناك منذ التسعينات من القرن الماضي. ولم تتم عملية الإخلاء، ولكن المجتمع المحلي لا يزال ضعيفاً للغاية، بسبب عدم التوصل إلى حل دائم. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنها تستعرض "عمليات إعادة التوطين غير القانونية" على أساس كل حالة على حدة بغية دعم الأسر المعيشية الضعيفة التي تُعتبر إعادة التوطين بالنسبة إليها ضرورية كملاد أخير.

49- وفي بنوم بنه، تواصلت المفوضية مع السلطات من أجل تحسين الأوضاع في موقع إعادة التوطين في بونتاي سليرك، حيث تعيش 87 أسرة في مستوطنة عشوائية منذ أوائل التسعينات. وفي 13 تموز/يوليه 2020، اجتمعت المفوضية مع محافظ المقاطعة لإثارة شواغل بشأن حقوق الإنسان تتعلق بعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات مثل توفير المأوى وحواجز صد الفيضانات في الموقع. وفي أعقاب جهود الدعوة، اتخذت بلدية بنوم بنه تدابير لتحسين الموقع، بما في ذلك إنشاء حواجز لصد الفيضانات.

(55) Sahamakum Teang Tnaut, "The last lakes", *Facts & Figures*, No. 40, December 2019, p. 1. Available at https://teangtnaut.org/wp-content/uploads/2019/12/STT-Facts-and-Figures-40-Last-lakes-_ENG_Final.pdf.

(56) Cambodian League for the Promotion and Defense of Human Rights, Cambodian Youth Network, Equitable Cambodia and Sahmakum Teang Tnaut, *Smoke on the Water: A Social and Human Rights Impact Assessment of the Destruction of the Tompon/Cheung Ek Wetlands*, July 2020.

(57) انظر الرسالة KHM 11/2020.

(58) انظر بيان صحفي بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2020، متاح في الموقع التالي: <https://siemreap.gov.kh/detail/9076> (باللغة الخميرية فقط).

(59) مقابلات أجرتها المفوضية مع منظمات غير حكومية ونشطاء في مجال الحقوق المتصلة بالأرض، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

50- وأجرت المفوضية دراسة شملت 17 موقعاً لإعادة التوطين في كمبوديا. وفي التقرير عن تلك الدراسة، الذي سيصدر في الربع الأخير من عام 2021، خلصت المفوضية إلى أن المجتمعات التي تم إخلاؤها نُقلت إلى مواقع إعادة التوطين قبل إنشاء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات، بما في ذلك الهياكل والخدمات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكهرباء والصحة والتعليم والغذاء. ويسلط التقرير الضوء على عدم وجود مبادئ توجيهية وطنية بشأن عمليات إعادة التوطين.

جيم - حصول الشعوب الأصلية على الأراضي

51- لا تزال أراضي الشعوب الأصلية تمنح للشركات الخاصة، وهذا اتجاه تُبَيَّره إجراءات تمليك الأراضي المشاعة في البلد التي تتسم بكونها معقدة وباهظة التكلفة وبطيئة ويصعب الوصول إليها.

52- ومن بين 455 مجتمعاً من مجتمعات الشعوب الأصلية في كمبوديا، لم يعترف بهويات السكان الأصليين إلا لـ 158 مجتمعاً منذ إصدار مرسوم فرعي في عام 2009 بشأن إجراءات تسجيل أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية⁽⁶⁰⁾. والاعتراف هو الخطوة الأولى في عملية طويلة لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وذكر المسؤولون الحكوميون أن 152 مجتمعاً آخر من مجتمعات الشعوب الأصلية قد بلغت المرحلة الثانية من العملية وسُجلت بصفتها كيانات قانونية⁽⁶¹⁾. وأحرز 33 مجتمعاً تقدماً إضافياً ووصل إلى المرحلة النهائية من العملية، التي تشمل قياس الأراضي، قبل الموافقة النهائية وإصدار سندات ملكية الأراضي⁽⁶²⁾. وفي حين أن هذه خطوات جديرة بالترحيب، فمن المرجح أن تستغرق العملية سنوات عديدة بغية إتمامها لتشمل جميع مجتمعات الشعوب الأصلية في البلد. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنها أنشأت فريق عمل يضم ممثلين من مختلف الوزارات ذات الصلة لإجراء دراسة استقصائية بشأن حالة ملكية الشعوب الأصلية للأراضي في مقاطعة موندولكيري.

53- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أُطلعت الحكومة على مشروع ورقة المناقشة المتعلقة بتبسيط عملية الحصول على سندات ملكية الأراضي المشاعة الذي أعدته المفوضية. وعملت المفوضية أيضاً بشكل مباشر مع مجتمعات الشعوب الأصلية، ودعمت جهودها لاستكمال العملية. وشمل هذا الدعم مساعدة 56 أسرة من الشعوب الأصلية في مقاطعة ستونغ ترينغ كانت متضررة من سد الطاقة الكهرومائية 2 في سيسان السفلى. وقدم المجتمع المحلي طلباً جماعياً للحصول على تمليك أراضي مساحتها 7 000 هكتار، لكنه تلقى في كانون الثاني/يناير 2021 عرضاً لأراضي مساحتها 951 هكتاراً، وهو ما رفضه.

54- ولاحظت المفوضية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، زيادة في حالات اعتقال واحتجاز الأفراد من مجتمعات الشعوب الأصلية بموجب قانون المناطق المحمية. وفي آذار/مارس 2021، تدخلت المفوضية لدى المسؤولين المحليين بعد أن اعتقل حراس المتنزهات خمسة من أفراد الشعوب الأصلية في محمية الأحياء البرية في بنوم نامليار. وقد أُطلق سراح ثلاثة منهم في غضون أسبوع، لكن اثنين منهم لا يزالان رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بتهمة انتهاك أحكام القانون المتعلق بالمناطق المحمية.

55- وتلقت المفوضية تقارير تفيد بأن وزارة البيئة وحراس الغابات قد تذرعو بتدابير تقييدية تتعلق بجائحة كوفيد-19 لمنع مجتمعات الشعوب الأصلية من القيام بأنشطة رصد الغابات، مما أدى إلى ورود

(60) المرسوم الفرعي رقم 83 المؤرخ 9 حزيران/يونيه 2009.

(61) معلومات قدمتها وزارة الداخلية شفويًا إلى المفوضية، 7 أيار/مايو 2021.

(62) تقرير وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار، شباط/فبراير 2021، متاح في الموقع التالي: www.mlmpc.gov.kh/?page=document&menu1=214&menu2=292&ref_id=24&ctype=article&id=292&lg=kh (in Khmer only).

تقارير عن تزايد قطع الأشجار غير القانوني وتدمير الموارد الطبيعية. وقد أبلغت مجتمعات الشعوب الأصلية المفوضية بأنها لا تتلقى معلومات كافية عن فيروس كوفيد-19 مما يجعلها معرضة بشكل خاص لتفشي المرض. وسلطت المفوضية الضوء على ضرورة تواصل الحكومة مع أعضاء الشعوب الأصلية بلغاتهم. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنها وفرت فرصاً تدريبية لمجتمعات الشعوب الأصلية بشأن انتقال الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 والتدابير الوقائية منه. بيد أنه لم تقدم أي تفاصيل عن عدد الدورات التدريبية أو المشاركين.

سادساً- النوع الاجتماعي وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

56- استجابة لجائحة كوفيد-19، أنشأ أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري فريقاً أساسياً للحجر الصحي بعد أن أعلنت وزارة العمل والتدريب المهني أن 30 000 عامل في المصانع، معظمهم من النساء، سيخضعون للحجر الصحي الذي تفرضه الحكومة لمدة 14 يوماً. وفي شباط/فبراير 2021، وضع الفريق مدونة قواعد سلوك لمراكز الحجر الصحي تحدد المعايير الدنيا للأماكن الآمنة للنساء والأطفال. وفي شباط/فبراير 2021، أقرت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ووزارة الصحة مدونة قواعد السلوك.

57- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، شاركت المفوضية وفريق الأمم المتحدة القطري في حوار للاحتفال بالذكر السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تضمن جلسة بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم). وأشار ممثلو مجتمع الميم إلى توصيات عام 2019 الموجهة إلى كمبوديا في سياق الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك التوصيات التي تدعو كمبوديا إلى السماح بزواج المثليين وحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وقبلت الحكومة هذه التوصيات، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأنها. ولا تزال الحماية القانونية من التمييز والعنف ضد مجتمع الميم غير كافية، ولا يُعترف في القانون بالهوية الجنسانية التي يحددها الشخص لنفسه وبالمساواة في الزواج في إطار القانون، فضلاً عن التمييز في سياق التبني.

سابعاً- تعميم مراعاة حقوق الإنسان من خلال فريق الأمم المتحدة القطري

58- واصلت المفوضية العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري بصفتها الجهة الداعية لاجتماع الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان وفريق النتائج التابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعني بالمشاركة والمساءلة.

59- ونسقت المفوضية تقارير فريق الأمم المتحدة القطري المقدمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2020، قدم الفريق القطري تقريرين إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

60- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، نسقت المفوضية زيارة للسجون مع فريق الأمم المتحدة القطري لتقييم حالة ثلاثة سجون غمرتها المياه نتيجة سقوط أمطار غزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عملت المفوضية مع منظمة الصحة العالمية لكفالة إمكانية حصول المحتجزين والسجناء على اختبار كوفيد-19.

61- وفي سياق مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة، عززت المفوضية إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عمل فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك من خلال تحليلات الاقتصاد الكلي القائمة على حقوق الإنسان.

ثامناً - المضي قدماً في تنفيذ نتائج الآليات الدولية لحقوق الإنسان

62- تأخر تقديم تقارير كمبوديا إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري منذ عام 2015، ولم ترد الحكومة على قائمة القضايا التي وجهتها إليها لجنة مناهضة التعذيب في عام 2013. وأرجئ استعراض كمبوديا من جانب لجنة حقوق الطفل إلى عام 2022 بناء على طلب الحكومة. ولا يزال تعيين اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب كآلية وقائية وطنية يثير القلق، حيث تحوم شكوك بشأن الاستقلال الوظيفي للآلية من حيث إطارها القانوني، واختيار أعضائها، ودورها وواجباتها، وتمويلها⁽⁶³⁾. وقد ردت المفوضية رداً إيجابياً على طلب لجنة كمبوديا لحقوق الإنسان التدريب على قاعدة البيانات الوطنية لتتبع حالة حقوق الإنسان.

63- وفي حين شاركت كمبوديا بشكل إيجابي في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2019، لم توضع أي خطة تنفيذ منذ ذلك الاستعراض. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان تسعى إلى الحصول على مدخلات من الوزارات الحكومية بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

64- ووضعت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، بمساعدة من المفوضية وأصحاب المصلحة الآخرين، اللسمات الأخيرة على المسودة الأولية لقانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وقد تأخرت العملية منذ عام 2001، عندما نظم فريق عامل يتألف من أعضاء في مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، من بين آخرين، حلقة عمل بشأن آفاق إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في كمبوديا⁽⁶⁴⁾. وقبلت الحكومة التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان التي قدمت في الأعوام 2010 و2014 و2019 في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

تاسعاً - استنتاجات وتوصيات

65- يقر الأمين العام بتعاون الحكومة الإيجابي مع المفوضية ويشدد على ضرورة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لتعزيز التنمية الاقتصادية والحفاظ على السلام والتماسك الاجتماعي. وخلال أزمة كوفيد-19، يتسم احترام حقوق الإنسان بأهمية بالغة لضمان الاستجابة وجهود الإنعاش التي تتوافق مع المعايير الدولية. ويسلط الأمين العام الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به المفوضية في مساعدة الكمبوديين في أعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم، بما في ذلك في سياق كوفيد-19.

66- ويدعو الأمين العام الحكومة إلى القيام بما يلي:

(أ) بدء حوار مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة لضمان مشاركة الجميع في الانتخابات المحلية لعام 2022 والانتخابات الوطنية لعام 2023؛

(63) A/HRC/37/64، الفقرة 31.

(64) A/56/230، الفقرة 29.

- (ب) المشاركة على أعلى مستوى في المناقشات مع المفوضية بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان التي أثّرت في هذا التقرير؛
- (ج) التحقق من أن أحكام قانون كوفيد-19، وأي تدابير استثنائية أخرى اتخذت لحماية صحة السكان ورفاههم خلال جائحة كوفيد-19، مؤقتة ومتناسبة وضرورية تماماً لمنع انتشار المرض وعلاجه، والتأكد من أنها تطبق بطريقة غير تمييزية وتتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في كمبوديا؛
- (د) استعراض التشريعات والسياسات لضمان توافق أي قيود على الحقوق، بما في ذلك في سياق كوفيد-19، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (هـ) العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء الإنمائيين لتلبية احتياجات السكان الطبية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك في سياق كوفيد-19 وعلى المدى الطويل؛
- (و) توسيع نطاق النظام الوطني لتحديد حالات الفقر لمعالجة القضايا الشاملة المتعلقة بالفقر وعدم المساواة، وزيادة الاستثمار في الصحة والحماية الاجتماعية والقطاع العام، وتعبئة أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة، والتماس التعاون الدولي إذا لزم الأمر؛
- (ز) تعزيز الحيز المدني والديمقراطي، ووضع حد للمضايقات التي يتعرض لها النشطاء السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، وضمان توافق مشروع القانون المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- (ح) ضمان إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في حالات القتل والاختفاء التي سلط عليها الضوء في التقارير السابقة، بما في ذلك قضية كيم لاي؛
- (ط) تخفيض عدد نزلاء السجون عن طريق إطلاق سراح السجناء من الفئات الضعيفة وذوات الإعاقة واللاتي يعانون من حالات مرضية أصلاً، والسجناء الأحداث، ومرتكبي الجرائم غير العنيفة والأشخاص المحتجزين بسبب الانخراط في سلوك محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- (ي) النظر في تنفيذ الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات من خلال التعاون الفعال بين الوكالات، والنظر أيضاً في تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية بشأن حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الرامية إلى حظر الاحتجاز التعسفي وإلغاء تجريم حيازة المخدرات للاستهلاك الشخصي؛
- (ك) ضمان الحق في المساعدة القانونية، واعتماد سياسة وطنية بشأن المساعدة القانونية، وإنشاء نظام مركزي للمساعدة القانونية؛
- (ل) ضمان أن تتاح للمفوضية مرة أخرى إمكانية الوصول السري إلى السجون، ومنح هذا الوصول إلى مقدمي الخدمات الأخرى وراصدي حقوق الإنسان؛
- (م) مواءمة مشروع القانون المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك فيما يتعلق بإمكانية الوصول وتكافؤ الفرص؛
- (ن) تبسيط عملية حصول أفراد الشعوب الأصلية على سندات ملكية الأراضي؛

- (س) اعتماد مشروع مبادئ توجيهية وطنية بشأن عمليات الإخلاء وإعادة التوطين تتماشى مع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية؛
- (ع) إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتماشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛
- (ف) تعزيز التواصل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تقديم خطة لتنفيذ التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ص) إجراء استعراض للتوصيات السابقة التي وضعتها آليات الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات ووضع اللساعات الأخيرة على جدول زمني لتنفيذ التوصيات المتعلقة.
-